

تعديلات دستورية تمناها.. حمدى أحمد ونخشاها!!

جاء في خطاب الرئيس: (إن لدينا دستوراً نعتز به، أرسى منظومة للحقوق والحريات المكفولة للمواطن، وكفل حرية الرأي والتعبير والصحافة) لا خلاف على هذه النصوص، إنما عودتنا القوانين المكتملة للدستور أن تخيب آمالنا، بتباري ترزية القوانين في سجب ما أخذنا باليمين بأذرع الشمال، ودمس مواد شديدة الانفجار، كتلك المواد التي أضيفت أخيراً لقانون العقوبات.

مطلب للرئيس (إصلاح دستوري يتيح حرية اختيار التوجه الاقتصادي للدولة) مطلب يجعلنا نتأمل من جديد المادة الرابعة من الدستور بعد مضي خمسة وثلاثين عاماً على صدره، تقول المادة (الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية، هو النظام الاشتراكي الديمقراطي) هل مازالت تلك المادة فاعلة، بعدما عبث العابثون بالمادة (٣٠) من الدستور، وهلك القطاع العام الذي كان يتولى التقدم في جميع المجالات، ويحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية كتمسك المادة.

ليعذرني فخامة الرئيس أن أفضى إليه ببعض تخوفي من إشارتين جابتا في خطابه، تتحدث أولاهما: (عن الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية، وفق أحكام الدستور، عند مواجهة أخطار تهدد سلامة الوطن أو تعوق مؤسسات الدولة، عن أداء دورها الدستوري) تخوفي يعود إلى ما اصطلح على تسميته بالقوانين سيئة السمعة ومعها المادة (٧٤) من الدستور التي استند إليها الرئيس السادات، وأودع السجن رجالات العلم والفكر والسياسة، في أحداث سبتمبر ١٩٨١ مستنداً إلى تعبيراتها المجهلة من قبل المشرع، هذه المادة الفاجرة المتفجرة، نسفت كل مكاسب الحريات والديمقراطية في الدستور.. أعظم ألا يتزايد ترزية القوانين في تعديلها القادم، ليقتضوا على ما بقي للشعب من حريات منحها الدستور.. الإشارة الثانية تطلب (إصلاحاً دستورياً وتشريعياً يفتح الباب أمام قانون لمكافحة الإرهاب، دون الحاجة لاستمرار مكافحته بقانون الطوارئ) أتمنى أن الباب الذي سيفتحه التشريع الجديد، لا يكون باب جهنم، يعطى طوقاً أكثر لأذرع الأمن للبطش بالحريات وممارسة الديمقراطية وجرية التعبير، رغم أنف ما يتحدث به الدستور من كفالة الحريات.

الشاعر الكبير عبدالرحمن الشرقاوي في رائعته الفتى مهران يقول: (إن المناجل للسنايل والأعياد الحصاد، لا لهامات البشر) كذلك سلسلة القوانين المكتملة للدستور، لتأكيد الحريات، لا لهذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة زرعها سبعون ذراعاً فأسلكوه.

تتمة لما بدأت عن المادة (٧٦ انتخابات).. أتحدث الساعة عن تلك التعديلات الدستورية، المراد تغييرها وما أكثرها.. جاء في خطاب الرئيس أمام مجلسي الشعب والشورى (إننا مقبلون على مرحلة جديدة، تقتضى مشاركة فاعلة لنواب الشعب، وما تحتمه من مشاركة جميع أبناء الوطن).. قيادات الحزب الحاكم استمعت للخطاب، لم يرغب منهم أحد على غير العادة، ولعلهم استوعبوا ما جاء به، ولا يضعوا ما هو حزبي وشخصي فوق أماني هذا البلد، ليكن الرأي عندهم ما يمليه ضميرهم قبل التزامهم الحزبي أو مصالحهم الشخصية.

تحدثت الخطاب عن مشاركة فاعلة لجميع أبناء الوطن.. من كانت له اليد الطولى في تعطيل فعاليات النقابات المهنية، وإيقاف تداول السلطة فيما بينهم لأكثر من خمس عشرة سنة مخالفاً بذلك كل الأعراف الدستورية، النقابات المهنية هي عقل الأمة وفكرها، جزء فاعل ومؤثر من مؤسسات المجتمع المدني، لا اعتقد أنه صدر تشريع بإلغائها ولا حكم بوقف نشاطها، إن هي إلا مضايقات وتدخلات أمنية وحزبية في خياراتهم، فصيل يحوز الرضى وآخر مغضوب عليه، وكان مقولة جورج بوش الشهيرة، عشية أحداث سبتمبر، هي ما يسير أمور النقابات المهنية (من ليس معنا فهو علينا).. الانتخابات العمالية الأخيرة، وذلك النزاع بين وزيرة القوى العاملة ووزير الإنتاج الحربي، وانحياز كل منهما لمرشح بعينه يترأس نقابة الانتاج الحربي، ضاربين عرض الحائط بخيارات العمال وحقوق الدستوري في اختيار قياداتهم!! انتخابات طلاب الجامعات وشطب أسماء بعينها، وحرمان آخرين من دخول الانتخابات.. الوقفة البوليسية العنيدة ضد حرية التظاهر السلمي وحق الإضراب، المكفولة بكل دساتير العالم.